

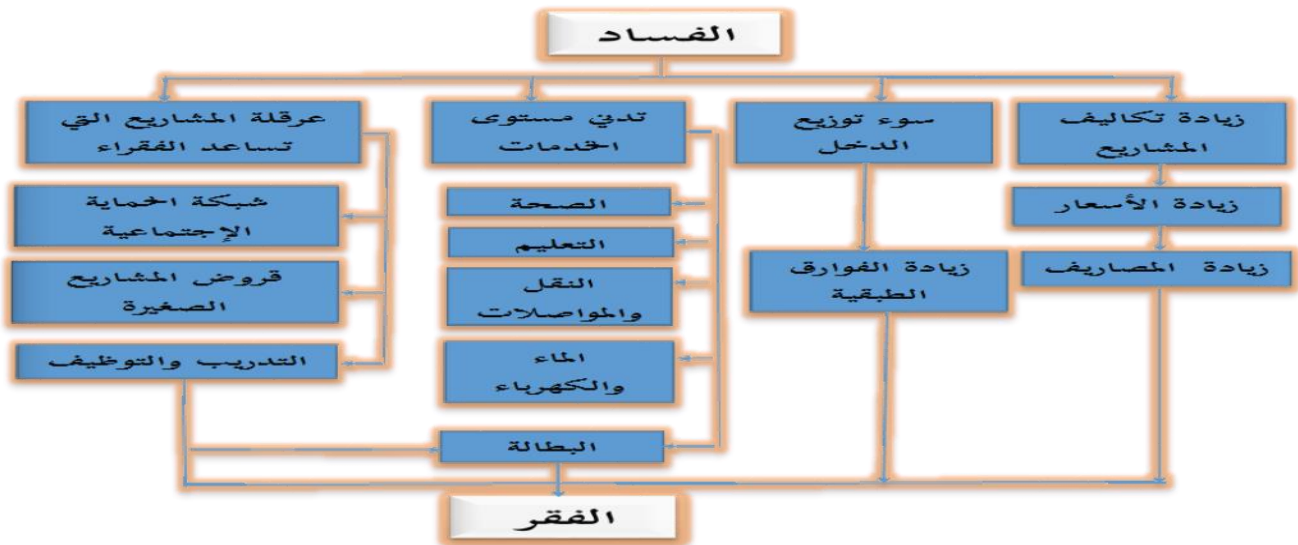
ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لظاهرة الفساد الإداري والمالي في:

1- العوامل الاقتصادية

لعل من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى إنتشار الفساد المالي والإداري نذكر:

- أدت الفجوة المتزايدة بفعل التضخم في اليمن بين الدخل الاسمية (النقدية) للعاملين بأجهزة الدولة وإحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة. يرى جونسون ان الفقر قد يجلب افة الفساد للمجتمعات فيقول ان بعض البلدان تبقى فقيرة لانها فاسدة , ويضيف ان العكس هو صحيح ايضا بأن هذه البلدان تعاني من فساد مكثف لانها فقيرة . كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (01): علاقة الفساد بالفقر



- تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدتها بموازنات وإعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الإنحراف والإستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية، وهذا يعد مناخا ملائما لانتشار الفساد والرشوة.
- إنتشار أنماط جديدة للإستهلاك ام تكن موجودة من قبل كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة وتحرير التجارة العالمية ونفاذ بعض السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل إلى الأسواق، وتطلع العديد من الفئات لإقتنائها، وفي ضوء محدودية دخلهم فلم يكن أمامهم من وسيلة لتحقيق ذلك سوى الرشوة.

2-العوامل السياسية

- تحول السياسيين إلى رجال أعمال يهتمون بتحقيق مكاسب مادية ضارين عرض الحائط مشاكل الشعب ومعاناته
- ضعف الدولة وقلة خبرة السلطة التشريعية وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية
- ضعف أو غياب الإرادة الحقيقية لمعالجة الفساد ومحاسبة الفاسدين

3-العوامل الإجتماعية

وتتلخص العوامل الإجتماعية فيما يلي:

- وجود بعض المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في توفير أجواء الفساد وتحفز البعض على ممارسته مثل: انتشار الواسطات والانتماءات الحزبية والقبلية والطائفية في التعامل الرسمي.
- النظرة النفعية للمال العام
- التثبيت الخاطئ ببعض الأمثلة الشعبية من قبل المواطنين و الإداريين دور في ذلك، حيث أصبحت تخيل للعامة و كأنها مبادئ مع أنها تتنافى و كل القيم و التشريعات. فالتستر على المخالفين و التغاضي عن الانحرافات و التجاوزات و التساهل مع حالات التزوير والاستغلال و غيرها من الظواهر المنحرفة غالبا ما تحول الإدارات العامة إلى بيئة ملائمة يترعرع فيها الفساد، و من أمثلة ذلك مقولة: " قطع الأعناق و لا قطع الأرزاق"، مقولة "العجلة من الشيطان"، و غيرها من العبارات التي تستخدم لتبرير التصرفات الخاطئة و الضارة.

4-العوامل التنظيمية والإدارية

وتتلخص العوامل الإدارية والمؤسسية فيما يلي:

- تضخم الجهاز الإداري وطول وكثرة الإجراءات الإدارية وعدم وضوحها
- غياب آليات المساءلة والشفافية الداخلية والخارجية
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب
- بقاء قيادات لمدة طويلة في المؤسسة.